

المجلة العلمية

لجامعة إقليم سبأ

مجلة علمية نصفية محكّمة

تصدر عن جامعة إقليم سبأ

ISSN :2709-2747 (Online)

ISSN :2709-2739 (Print)

المجلد (9) - العدد (2) - سبتمبر 2026م

Scientific Journal
University of Saba Region
ISSN :2709- 2747 (Online)

المجلة العلمية
لجامعة إقليم سبأ
ISSN :2709- 2739 (Print)

بلاغة العدول وأثرها في بناء المعنى في القرآن الكريم (دراسة لغوية تطبيقية)

The Rhetoric of Deviation and its Impact on Meaning Construction in the Holy Qur'an: An Applied Linguistic Study

علي عبدالرب ردمان طه[1]
Ali Abdulrab Radman Taha

تاريخ استلام البحث	تاريخ قبول البحث
2026/8/9م	2026/8/30م

المجلد(9) العدد(2) سبتمبر 2026م
https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.164

(1) أستاذ مشارك قسم العلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن، اليمن،
عنوان المراسلة : aliabdulrab2016@gmail.com

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة بلاغة العدول في البنية الصرفية والتراكيب والأساليب القرآنية، وبيان أثرها في بناء المعنى في ضوء السياق وأقوال اللغويين والبلاغيين والمفسرين. واعتمد المنهج الوصفي التحليلي في دراسة عشرة نماذج قرآنية اختيرت اختيارًا قصديًا؛ منها نموذجان في العدول الصرفي، وثمانية نماذج في الرتبة النحوية والحذف والانتقال بين الخبر والإنشاء والدلالات الأصلية للأساليب. وقام التحليل على إثبات الأصل الذي وقع الانتقال عنه، وعرض تفسيرات العلماء، وتحليل القرائن السياقية، وتقويم قوة كل تفسير وحدوده. وأظهرت النتائج أن بلاغة الاختيار أوسع من مفهوم العدول، وأن وصف التعبير بالعدول يتطلب أصلاً لغويًا ثابتًا وقرينة سياقية مؤيدة. كما تبين أن قوة إثبات العدول تتفاوت بين النماذج؛ فهي أقوى عندما تجتمع الصيغة الأصلية والصيغة المعدول إليها في السياق نفسه، أو يمكن تحديد الأصل من بنية الجملة. وكشف البحث ضرورة الفصل بين ثبوت العدول والوظيفة البلاغية المرجحة والتعليل المحتمل للاختيار، وعدم عدّ قلة شيوع التعبير في الاستعمال المعاصر دليلاً كافيًا عليه. وخلص إلى أن أثر العدول يتحدد بعلاقته بالسياق والمقام، لا بالصورة اللغوية منفردة.

الكلمات المفتاحية: العدول، البنية الصرفية، التراكيب القرآنية، الأساليب القرآنية، السياق، بناء المعنى.

Abstract

This study aims to study the rhetoric of deviation in morphological structure, Qur'anic structures, and Qur'anic styles, and to demonstrate its impact on meaning construction in light of context and the statements of linguists, rhetoricians, and exegetes. It adopted the descriptive-analytical method in studying ten Qur'anic examples selected purposively; two examples on morphological deviation, and eight examples on grammatical order: ellipsis, transition between declarative and performative, and the original significations of styles. The analysis was based on establishing the original from which the deviation occurred, presenting scholars' interpretations, analyzing contextual clues, and evaluating the strength and limits of each interpretation. The results showed that the rhetoric of choice is broader than the concept of deviation, and that describing an expression as deviation requires a fixed linguistic origin and a supporting contextual clue. It also became evident that the strength of establishing deviation varies among the examples; it is strongest when the original form and the deviated form occur together in the same context, or when the original can be determined from the sentence structure. The study revealed the necessity of distinguishing between the establishment of deviation, the weighted rhetorical function, and the possible justification for the choice, and not considering the rarity of the expression in contemporary usage as sufficient evidence for it. The study concludes that the impact of deviation is determined by its relation to context and situation, not by the linguistic form alone.

Keywords: Deviation, Morphological Structure, Qur'anic Structures, Qur'anic Styles, Context, Meaning Construction.

Copyright: © 2026 Ali Abdulrab Radman Taha. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of Creative Commons Attribution (CC BY 4.0) license.

المقدمة:

يقوم التعبير القرآني على دقة اختيار الصيغ وإحكام بناء التراكيب بما يلائم المعنى والسياق والمقام. ولا ترجع المزية اللغوية إلى المفردات منفصلة، وإنما إلى العلاقات التي تنتظمها داخل التركيب؛ فقد قرر عبد القاهر الجرجاني أنه "لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض"، وربط النظم بتوخي معاني النحو وترتيب الكلام وفقها (الجرجاني، 1992، ص 55، 81). ومن ثم، تُدرك خصوصية التعبير القرآني من خلال ملاءمة كل عنصر لموقعه وعلاقته بما يسبقه وما يلحقه، لا من خصائصه المفردة وحدها.

ومن الظواهر التي تكشف دقة البناء اللغوي ظاهرة العدول، ويقصد بها في هذا البحث الانتقال من صيغة أو تركيب أو دلالة أصلية متوقعة إلى اختيار آخر يتيحه النظام العربي، وتدل القرائن السياقية على أدائه وظيفة مخصوصة في بناء المعنى. ولا يعني العدول مخالفة قواعد العربية، كما لا يكفي لإثباته اختلاف الصيغة أو قلة شيوعها في الاستعمال المعاصر؛ بل يتطلب تحديد الأصل الذي وقع الانتقال عنه، وإثباته من مصادر العربية، ثم بيان القرائن التي تربط الاختيار الوارد بسياقه. وفي حدود هذا البحث، يظهر العدول في الانتقال بين الصيغة التامة والمخففة، وتغيير الرتبة النحوية، وحذف بعض عناصر التركيب، والتعبير بالخبر عن الأمر، وانتقال الأساليب عن دلالاتها الأصلية إلى دلالات يحددها المقام.

وقد حظيت ظاهرة العدول في القرآن الكريم باهتمام الدراسات البلاغية والأسلوبية والتفسيرية؛ فبحث الزهراني (2015) صور العدول وأثرها في التفسير، وتناول الخرشة (2014) الانزياح في النص القرآني من منظور أسلوبي، ودرس العامري (2021) أسلوبية الاختيار في سورة يوسف، كما تناولت دراسات أخرى صورًا جزئية، مثل الالتفات والحذف ودلالات الأساليب. ولذلك لا يدّعي البحث اكتشاف ظاهرة العدول أو الانفراد بتفسير نماذجها؛ فمعظم الدلالات البلاغية المرتبطة بالشواهد المدروسة تناولها اللغويون والبلاغيون والمفسرون. وإنما تتمثل قيمة البحث في التحقق من الأساس اللغوي والسياقي لوصف التعبير بأنه عدول، والتمييز بين ثبوت الانتقال نفسه والتفسير البلاغي المحتمل لوظيفته، وبين العدول ذي الأثر الدلالي والتنوع الذي يجيزه النظام العربي.

وتتمثل مشكلة البحث في الحاجة إلى ضبط تطبيق مفهوم العدول على نماذج

من البنية الصرفية والتراكيب والأساليب القرآنية، وبيان أثره في بناء المعنى، مع تجنب إدراج كل اختيار لغوي بليغ ضمن العدول من غير دليل. وتتحدد المشكلة في السؤال الرئيس الآتي:

كيف تتجلى بلاغة العدول في البنية الصرفية والتراكيب والأساليب القرآنية، وما أثرها في بناء المعنى؟

ويهدف البحث إلى ضبط مفهوم العدول وحدوده الإجرائية، وإثبات أنواعه في النماذج المختارة، وعرض تفسيرات العلماء لها، وتحليل القرائن السياقية المؤيدة لوظائفها، وتقويم قوة هذه التفسيرات وحدودها. كما يسعى إلى التمييز بين المعنى الذي تدعمه المصادر والقرائن واللطيفة البلاغية التي تظل محتملة، دون تقديم التفسيرات الموروثة بوصفها نتائج جديدة.

واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة عشرة نماذج قرآنية اختيرت اختيارًا قصديًا من سور متعددة؛ منها نموذجان في العدول الصرفي، وثمانية نماذج في التراكيب والأساليب. وروعي في اختيارها إمكان إثبات الأصل الذي وقع الانتقال عنه، ووجود مصادر لغوية أو بلاغية أو تفسيرية تؤيد وصف الظاهرة، وتوافر قرائن سياقية تسمح بتحليل وظيفتها. وجرى تحليل كل نموذج بتحديد موضع العدول ونوعه، وعرض أقوال العلماء فيه، وفحص سياقه، ثم مناقشة قوة التفسير وحدوده. واستند التحليل إلى معاجم العربية، وكتب الصرف والنحو والبلاغة، وكتب معاني القرآن وإعرابه، والتفاسير اللغوية والبلاغية، والدراسات المتخصصة.

واقتصر البحث على النماذج العشرة المحددة، ولا يستهدف استقصاء صور العدول في القرآن الكريم أو تناول جميع الاختيارات اللغوية والبلاغية فيه. كما لا يتوسع في القضايا العقدية والفقهية المتصلة ببعض الآيات إلا بالقدر الذي يخدم التحليل اللغوي والسياقي.

وانتظم البحث، بعد المقدمة والدراسات السابقة وبيان منهجيته وإجراءاته، في ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول مفهوم الإعجاز اللغوي والعدول وضوابط إثباته، وخُصص المبحث الثاني للعدول في البنية الصرفية، وتناول المبحث الثالث العدول في التراكيب والأساليب القرآنية، ثم عُرضت النتائج ومناقشتها، وخُتم البحث بأبرز النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

تنتظم الدراسات الأكثر اتصالًا بموضوع البحث في ثلاثة اتجاهات: دراسات عامة في العدول والانزياح القرآني، ودراسات في الاختيار الأسلوبي، ودراسات تناولت صورة جزئية تدخل ضمن النماذج التطبيقية للبحث، ولا سيما الحذف. ويقتصر العرض الآتي على الدراسات التي تساعد مباشرة على تحديد موقع البحث الحالي، دون التوسع في دراسات الالتفات والقراءات القرآنية؛ لأنهما لا يدخلان ضمن نماذجه النهائية.

الدراسات العامة في العدول والانزياح القرآني:

تعد دراسة الزهراني (2015)، صور العدول في القرآن الكريم وأثرها في التفسير، من أكثر الدراسات اتصالًا بموضوع البحث؛ إذ تناولت مفهوم العدول وصوره في المفردات والتراكيب، وربطت الانتقال اللغوي بأثره في توجيه المعنى التفسيري. وبينت أن العدول لا يمثل خروجًا على النظام العربي، وإنما انتقالًا إلى تعبير يحقق دلالة يقتضيها السياق. كما قدمت نماذج تطبيقية استعانت فيها بأقوال المفسرين واللغويين للكشف عن أثر الاختيارات القرآنية في المعنى (الزهراني، 2015، ص 149–194). ويتفق البحث الحالي معها في النظر إلى العدول بوصفه انتقالًا يتيحه النظام اللغوي، وفي جعل السياق أساسًا لتفسير وظيفته. غير أنه لا يركز على جمع صور العدول أو أثرها التفسيري العام، وإنما على الشروط التي يجب توافرها قبل الحكم على التعبير بأنه معدول عن أصل يمكن إثباته.

وتناول الخرشة (2014) الظاهرة من منظور أوسع في كتابه أسلوبية الانزياح في النص القرآني، رابطًا مفهوم الانزياح في الأسلوبية الحديثة بعدد من الظواهر المعروفة في البلاغة العربية. وأبرز أن القيمة الأسلوبية لا تنشأ من مجرد اختلاف الصيغة أو التركيب، وإنما من العلاقة بين الاختيار اللغوي والسياق والدلالة. وتفيد دراسته في بيان الصلة بين العدول والانزياح وفي تأكيد أهمية السياق في تحديد القيمة الأسلوبية. إلا أن مفهوم الانزياح عنده أوسع من المفهوم الإجرائي الذي يعتمده البحث الحالي؛ إذ يشترط البحث إمكان تحديد أصل صرفي أو تركيبي أو دلالي وقع الانتقال عنه، ولا يعد كل اختيار غير مألوف أو مؤثر عدولًا.

أما ضو (2022)، فقد درس في بحثه بلاغة العدول في السياق القرآني: نماذج مختارة عددًا من المواضع التي انتقل فيها التعبير من لفظ أو أسلوب متوقع

إلى اختيار آخر، وربط دلالة هذا الانتقال بالسياق والمقام. وأكد أن التعبير المعدول إليه لا يكتسب قيمته من بنيته منفردة، وإنما من موقعه وصلته بما يسبقه وما يلحقه (ضو، 2022، ص 51–67). وتتقاطع دراسته مع البحث الحالي في اختيار نماذج من سور متعددة وتحليلها سياقيًا. ولذلك لا يمثل جمع نماذج متنوعة أو بيان وظائفها البلاغية إضافة جديدة في ذاته. ويختلف البحث الحالي عنها في تقويم الأساس الذي يقوم عليه وصف الشاهد بالعدول، وفي التمييز بين ثبوت الانتقال اللغوي والتفسير البلاغي المحتمل لوظيفته.

دراسة الاختيار الأسلوبي:

درس العامري (2021) في بحثه أسلوبية الاختيار في سورة يوسف خصوصية الاختيارات اللغوية في السورة وعلاقتها بالسياق وبناء الدلالة. وانطلق من أن النظام اللغوي يتيح إمكانات متعددة، وأن قيمة التعبير تتحدد باختيار الصيغة أو التركيب الأكثر ملاءمة للموضع. وكشف تحليله عن ارتباط الاختيارات اللغوية بتصوير الأحداث والشخصيات والمواقف داخل البناء القصصي للسورة (العامري، 2021، ص 42–82).

وتنبه هذه الدراسة إلى أن بلاغة الاختيار أوسع من العدول؛ فقد يكون التعبير دقيقًا وملائمًا للسياق من غير أن يمكن إثبات انتقاله عن أصل متوقع. ويتفق البحث الحالي مع العامري في ربط الاختيار بالسياق، لكنه يقصر مفهوم العدول على المواضع التي يمكن فيها تحديد صيغة أو رتبة أو دلالة أصلية وقع الانتقال عنها. ومن ثم، لا يعد مجرد إمكان اقتراح تعبير آخر دليلاً كافيًا على وقوع العدول.

الدراسة المتعلقة بالحذف:

تناولت دقنه (2026) في دراستها أسلوب الحذف وأثره في الإعجاز البلاغي: دراسة تطبيقية على سور مختارة من القرآن الكريم صورًا من حذف الحروف والكلمات والجمل، وبيّنت دور القرائن السياقية في تقدير المحذوف وتحديد وظيفته. وأظهرت أن قيمة الحذف لا ترجع إلى غياب العنصر اللغوي وحده، وإنما إلى إمكان استعادته من السياق وما يترتب على عدم التصريح به من دلالة (دقنه، 2026، ص 645–665).

وتتصل هذه الدراسة مباشرة بنماذج الحذف في البحث الحالي، مثل حذف جواب "لو" في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾، وحذف مفعول

﴿قَلَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾. غير أن البحث الحالي لا يعيد دراسة الحذف بوصفه ظاهرة مستقلة، وإنما يفحص مدى انطباق مفهوم العدول عليه، ويميز بين ثبوت العنصر المحذوف والتعليلات البلاغية المتعددة التي قد تذكر لعدم التصريح به (دقنه، 2026، ص 645–665).

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من الدراسات السابقة أن العدول في القرآن الكريم موضوع قديم ومتكرر في الدراسات التفسيرية والبلاغية والأسلوبية. فقد تناول الزهراني (2015) صوره وأثرها في التفسير، وعالجه الخرشة (2014) في إطار الانزياح الأسلوبي، وربط ضو (2022) بلاغته بالسياق، بينما أبرز العامري (2021) العلاقة بين الاختيار اللغوي وبناء الدلالة، ودرست دقنه (2026) الحذف بوصفه صورة تركيبية ذات وظائف سياقية. وبذلك لا تقوم قيمة البحث الحالي على اكتشاف ظاهرة العدول، أو تقديم وظائف بلاغية لم يذكرها العلماء، أو جمع نماذج من سور متعددة.

وتتفق هذه الدراسات على أن الاختلاف في الصيغة أو التركيب لا يمثل اضطرابًا في التعبير القرآني، وإنما يرتبط بإمكانات النظام العربي وبمقتضيات السياق والمقام. كما تتفق على أن القيمة الدلالية لا تنشأ من الصورة اللغوية منفردة، بل من وظيفتها في موضعها. غير أنها تختلف في اتساع مفهومها للظاهرة؛ فبعضها يجعل العدول أو الانزياح إطارًا واسعًا لصور متعددة، وبعضها يركز على أثره في التفسير، أو على الاختيار الأسلوبي عمومًا، أو على ظاهرة جزئية كالحذف.

ويلاحظ في الدراسات المعروضة أن الاهتمام انصرف غالبًا إلى تصنيف صور العدول وشرح وظائفها، بينما لم يُفرد لضبط أساس المقارنة بين التعبير القرآني والتعبير المتوقع اهتمام مماثل. فقد يُفترض أحيانًا تعبير بديل دون بيان كاف لمصدره أو شيوعه في العربية أو صلاحيته في السياق نفسه، وهو ما قد يؤدي إلى الخلط بين العدول القابل للإثبات والتنوع الذي يجيزه النظام اللغوي.

وبناءً على ذلك، لا يدعي البحث الحالي جدة الظاهرة أو المعاني البلاغية الموروثة، وإنما تتمثل إضافته المحددة في تطبيق ثلاثة ضوابط مترابطة: إثبات الأصل الذي وقع الانتقال عنه، وتحديد القرينة السياقية التي تؤيد وظيفة الانتقال، وتقويم درجة القوة التي يتمتع بها التفسير البلاغي. كما يميز البحث بين بلاغة الاختيار العامة والعدول القابل للإثبات، وبين حقيقة الانتقال اللغوي والتعليل

المحتمل لاختياره. وقد أدى تطبيق هذه الضوابط إلى استبعاد نماذج ظهرت فيها دقة الاختيار، لكن لم يثبت فيها العدول عن أصل محدد.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستفادة من الاستقراء في جمع الشواهد المتصلة بموضوع العدول. واستُخدم الوصف في تحديد مفهوم العدول وأصول الظواهر المدروسة، كما عرضتها المصادر اللغوية والبلاغية والتفسيرية، بينما استُخدم التحليل في دراسة كل شاهد ضمن سياقه، وبيان العلاقة بين الانتقال اللغوي والوظيفة التي يؤديها في بناء المعنى. وراعى البحث التمييز بين التفسير الذي تؤيده المصادر والقرائن النصية واللطيفة البلاغية المحتملة التي لا يصح تقديمها بوصفها علة قطعية للاختيار.

مادة البحث ونماذجه:

تكونت مادة البحث من عشرة نماذج قرآنية اختيرت اختيارًا شبه قصدي من سور متعددة؛ لارتباطها المباشر بموضوع البحث، وإمكان تحديد الأصل الصرفي أو التركيبي أو الدلالي الذي وقع الانتقال عنه، ووجود مصادر معتبرة وقرائن سياقية تؤيد تحليلها.

اشتملت المجموعة الأولى على نموذجين من العدول في البنية الصرفية، هما المقابلة بين ﴿اسْطَاعُوا﴾ و ﴿اسْتَطَاعُوا﴾، وبين ﴿تَسْتَطِعْ﴾ و ﴿تَسْطِعْ﴾. وتمتاز المقابلتان بورود الصيغة التامة والصيغة المخففة في السياق القرآني نفسه.

أما المجموعة الثانية فاشتملت على ثمانية نماذج من العدول في التراكيب والأساليب، هي: تقديم المفعول في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وحذف جواب "لو" في ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾، وحذف مفعول ﴿قَلَىٰ﴾ في ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾، والخبر المؤدي معنى الأمر في ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾، واستعمال البشارة في الوعيد في ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، والأمر الدال على الإهانة والتوبيخ في ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾، والاستفهام الدال على الإنكار في ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾، والأمر الدال على التهديد في ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾.

وروعي في اختيار النماذج إمكان إثبات الأصل الذي وقع الانتقال عنه، ووجود قرينة لغوية أو سياقية تحدد وظيفة العدول، وتنوع الشواهد دون تكرار غير ضروري. واستُبعدت النماذج التي ظهرت فيها دقة الاختيار دون أن يثبت

انتقالها عن أصل محدد.

أداة التحليل وخطواته:

استُخدم إطار موحد لتحليل النماذج، اشتمل على: نص الآية وموضع الشاهد، ونوع العدول، والأصل الذي وقع الانتقال عنه وأساس إثباته، وأقوال العلماء، والقرائن السياقية، والوظيفة الدلالية، وتقويم قوة التفسير وحدوده.

وجرى تحليل كل نموذج، وفق الخطوات الآتية:

1. تحديد موضع الشاهد ونوع العدول، وإثبات الأصل الصرفي أو التركيبي أو الدلالي الذي وقع الانتقال عنه.
2. توثيق أساس المقارنة من النص القرآني نفسه أو من مصادر العربية وقواعدها واستعمالاتها.
3. عرض أقوال اللغويين والبلاغيين والمفسرين، ونسبة التوجيهات الموروثة إلى أصحابها.
4. تحليل سياق الآية والمقطع أو السورة عند الحاجة؛ لتحديد الوظيفة الدلالية للعدول.
5. تقويم قوة التفسير والتمييز بين ما تؤيده الأدلة والقرائن واللطيفة البلاغية المحتملة، ثم استخلاص نتيجة لا تتجاوز حدود الشاهد.

مصادر البحث:

يمثل القرآن الكريم المصدر الأساسي لمادة البحث، ووُثقت الآيات بأسماء السور وأرقامها. ورجع البحث إلى المعاجم ومصادر الصرف والنحو والبلاغة وكتب معاني القرآن وإعرابه، وفي مقدمتها لسان العرب لابن منظور ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني. كما روجعت النماذج في كتب التفسير اللغوي والبلاغي، ومنها جامع البيان للطبري، والكشاف للزمخشري، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل، ومحاسن التأويل للقاسمي، وإعراب القرآن وبيانه للدرويش، فضلاً عن الدراسات المحكمة المتصلة بالعدول والانزياح والاختيار الأسلوبي. واعتمد البحث المصادر الأصلية عند توثيق التفسيرات والمعاني الموروثة.

المبحث الأول: الإعجاز اللغوي ومفهوم العدول وضوابط إثباته

المطلب الأول: مفهوم الإعجاز اللغوي

يُقصد بالإعجاز اللغوي تفرد النظم القرآني في اختيار ألفاظه وصيغه وبناء تراكيبه، وإحكام العلاقات الصوتية والصرفية والمعجمية والنحوية والدلالية والبلاغية بينها بما يلائم المعنى والسياق والمقام. ويشمل هذا المفهوم الإعجاز البلاغي بوصفه مكونًا من مكوناته؛ لأن البلاغة تتصل بكيفية توظيف الإمكانات اللغوية في أداء المعاني وفق مقتضى الحال.

ولا ترجع خصوصية اللفظ القرآني إلى امتلاكه معنى معجميًا أو صيغة صرفية أو موقعًا نحويًا؛ فهذه خصائص عامة لألفاظ اللغة، وإنما ترجع إلى دقة اختياره من بين الإمكانات المتاحة، وملاءمته لموضعه، وانتظامه مع غيره في بناء دلالي متكامل. ولذلك لا تُعرف قيمة اللفظ منفردًا، بل من خلال علاقاته السياقية وما يضيفه اختياره إلى المعنى.

ويتفق ذلك مع نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، التي تجعل المزية في العلاقات القائمة بين الألفاظ، لا في الألفاظ منفردة. فقد قرر أن "لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض" (الجرجاني، 1992، ص 55)، وعرّف النظم بأنه وضع الكلام وفق ما تقتضيه معاني النحو وقوانينه (الجرجاني، 1992، ص 81). وبناءً على ذلك، تتحدد فصاحة التعبير من طريقة تعليق كلماته بعضها ببعض وترتيبها وفق المعنى المقصود، لا من الخصائص المنفردة لكل كلمة.

وفي ضوء هذا المفهوم، يتصل الإعجاز اللغوي في البحث بدراسة ما يحققه اختيار لفظ أو صيغة أو تركيب معين من دقة أو تكثيف أو انسجام سياقي، مع تجنب الاكتفاء بأحكام عامة، مثل وصف التعبير بأنه أفصح أو أقوى، دون بيان الأساس اللغوي والسياقي لهذا الحكم.

المطلب الثاني: مفهوم العدول وضوابطه

يدل العدول في اللغة على الميل والتحول والانصراف عن الشيء. فقد جاء في لسان العرب: "عدل عن الشيء يعدل عدلًا وعدولًا: حاد"، و"عدل الطريق: مال" (ابن منظور، 1994، مادة "عدل"). وتقوم هذه الدلالة على وجود مسار أول ثم الانتقال عنه إلى مسار آخر.

أما اصطلاحًا، فيدل العدول على الانتقال من لفظ أو صيغة أو تركيب متوقع إلى اختيار لغوي آخر يتيحه النظام العربي ويقتضيه السياق لتحقيق وظيفة دلالية أو بلاغية. وقد عرّفه ضو (2022) بأنه الانصراف من لفظ إلى لفظ يقاربه في المعنى، أو من أسلوب إلى آخر يتطلبه السياق، لتحقيق غاية بلاغية. كما ربط الزهراني (2015) العدول بالانتقال بين المفردات والصيغ والتراكيب وما يترتب عليه من أثر في توجيه المعنى التفسيري.

وبناءً على ذلك، يُعرّف العدول إجرائيًا في هذا البحث بأنه:

انتقال لغوي يمكن إثباته من صيغة أو تركيب أو دلالة أصلية في مقام معين إلى صيغة أو تركيب أو دلالة أخرى يتيحها النظام العربي، وتحدد القرائن السياقية وظيفتها في بناء المعنى.

ويقوم إثبات العدول وفق هذا التعريف على ثلاثة ضوابط:

1. ثبوت الأصل الصرفي أو التركيبي أو الدلالي الذي وقع الانتقال عنه في النظام العربي ومصادره.
2. صلاحية التعبير المتوقع للمقارنة في السياق المدروس.
3. وجود قرينة لغوية أو سياقية تدل على الوظيفة الناتجة عن الانتقال.

وتمنع هذه الضوابط الخلط بين العدول الذي يؤدي وظيفة دلالية، والتنوع المشروع بين الصيغ والتراكيب العربية. كما تساعد على التمييز بين التفسير الذي تؤيده المصادر والقرائن واللطيفة البلاغية المحتملة التي لا يصح تقديمها بوصفها علة قطعية للاختيار.

المبحث الثاني: العدول في البنية الصرفية

يتناول هذا المبحث نموذجين اجتمعت فيهما الصيغة التامة والصيغة المخففة في سياق قرآني واحد، ولذلك لا يقوم إثبات العدول فيهما على افتراض بديل لغوي من خارج النص، بل على مقابلة صيغتين وردتا فعلاً في الآيات. ومع ذلك، ينبغي التمييز بين ثبوت الانتقال الصرفي من صيغة إلى أخرى، وبين تفسير الوظيفة السياقية لهذا الانتقال؛ فالأول تؤيده البنية النصية والاستعمال العربي، أما الثاني فيبقى مجالًا للترجيح في ضوء السياق وأقوال المفسرين.

المطلب الأول: العدول بين ﴿اسْطَاعُوا﴾ و ﴿اسْتَطَاعُوا﴾

قال تعالى في وصف ردم ذي القرنين: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا

لَـهُ نَقْبًـا﴾ (الكهـف: 97). جمعـت الآيـة بـين الصيغـة المخففـة ﴿اسْـطَاعُوا﴾ والصيغـة التامـة ﴿اسْـتَطَاعُوا﴾، وأصـل الأولى "اسـتطاعوا"، فحذفـت منهـا تـاء الاسـتفعال. ونقـل الطـبري عـن بعـض نحويـي البصـرة أن العـرب تقـول: "أسـطاع يسـطيع" بمعـنى "اسـتطاع يسـتطيع"، وأن حـذف التـاء جـاء عنـد اجتماعهـا بالطـاء وتقـارب مخرجيهمـا. كمـا نقـل عـن بعـض نحويـي الكوفـة تعليـل الحـذف بكثـرة اسـتعمال الفعـل (الطـبري، 2001، ج 15، ص 411–412). وبذلـك يتبـين أن الصيغـة المخففـة ثابتـة في العربيـة، ولا تمثـل خروجًـا علـى نظامهـا الصـرفي.

ويتصـل اختـلاف الصيغتـين باختـلاف الفعـل المتعلـق بـكل منهمـا؛ فقـد فسـر الطبري ﴿يَظْهَـرُوهُ﴾ بمعـنى يعلـوا الـردم أو يرتقـوه، وفسـر النقـب بمحاولـة خرقـه من أسـفله. وبذلـك تنفـي الآيـة قـدرة يأجـوج ومأجـوج علـى تجـاوز الـردم مـن أعـلاه وعلـى اختراقـه مـن أسـفله (الطـبري، 2001، ج 15، ص 410–411).

وربـط ابـن كثـير بـين اختـلاف الصيغتـين واختـلاف درجـة المشـقة في الفعلـين؛ فذكر أن الصعـود فـوق الـردم أيسـر مـن نقبـه، وأن كل فعـل قوبـل بمـا يناسـبه، فجـاءت الصيغـة المخففـة مـع الظهـور، والصيغـة التامـة مـع النقـب الأشـد مشـقة (ابـن كثـير، 1999، ج 5، ص 198). وهـذا توجيـه بلاغـي مـوروث يربـط خفـة المبـنى بخفـة الفعـل النسـبية، وليـس نتيجـة جديـدة للبحـث الحـالي.

غـير أن ثبـوت العـدول الصـرفي لا يقتضـي القطـع بـأن اختـلاف المشـقة هـو العلـة الوحيـدة لاختيـار الصيغتـين؛ لأن حـذف التـاء معـروف في العربيـة ولـه تفسـير صـرفي مسـتقل، ولأن السـياق قابـل بـين فعلـين مختلفـين، هـما اعتـلاء الـردم ونقبـه. ولذلـك يثبـت العـدول مـن حيـث الانتقـال مـن الصيغـة التامـة إلى الصيغـة المخففـة، بينمـا يظـل ربـط كل صيغـة بدرجـة مشـقة الفعـل تفسـيرًا سـياقيًا مرجحًـا لا علـة صرفيـة لازمـة. وتتمثـل دلالـة النمـوذج في اجتمـاع التخفيـف الصـرفي مـع التفريـق السـياقي بـين وجهـي العجـز: العجـز عـن اعتـلاء الـردم والعجـز عـن اختراقـه.

المطلب الثاني: العدول بين ﴿تَسْتَطِعْ﴾ و ﴿تَسْطِعْ﴾

وردت الصيغـة التامـة قبـل بيـان تأويـل أفعـال الخضـر في قولـه تعـالى: ﴿سَـأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيـلِ مَـا لَـمْ تَسْـتَطِعْ عَلَيْـهِ صَبْـرًا﴾ (الكهـف: 78)، ثم جـاءت الصيغـة المخففـة بعـد اكتمـال البيـان في قولـه تعـالى: ﴿ذَلِـكَ تَأْوِيـلُ مَـا لَـمْ تَسْـطِعْ عَلَيْـهِ صَبْـرًا﴾ (الكهـف: 82). وأصـل ﴿تَسْـطِعْ﴾ "تسـتطع"، وقـد نـص القاسـمي علـى أنهـا صيغـة مخففـة حذفـت منهـا التـاء (القاسـمي، 1998، ج 7، ص 53). وبذلـك يثبـت الانتقـال

الصرفي من الصيغة التامة إلى الصيغة المخففة بورودهما في السياق القرآني نفسه.

ونقل القاسمي عن بعض المفسرين توجيههم اختلاف الصيغتين بأن الإشكال كان قويًا على موسى عليه السلام قبل بيان أسباب خرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار؛ فجاءت الصيغة التامة ﴿تَسْتَطِعْ﴾. وبعد أن كشف الخضر له تأويل هذه الأفعال وزال الإشكال، جاءت الصيغة المخففة ﴿تَسْطِعْ﴾؛ فَقُوبل الأثقل بالأثقل والأخف بالأخف. كما نقل القاسمي توجيهًا آخر يجعل التخفيف مناسبًا لتكرار الفعل في القصة، مع إبداء التحفظ على الجزم بأن زوال الإشكال هو العلة وحدها (القاسمي، 1998، ج 7، ص 56).

وتؤيد البنية القصصية التوجيه الأول؛ لأن الصيغتين وردتا في عبارتين متقاربتين تتعلقان بالأحداث نفسها، وكان الفارق الأبرز بين موضعيهما انتقال المقام من الوعد ببيان التأويل إلى اكتمال هذا البيان. ولذلك يبدو الربط بين زوال الإشكال وتخفيف الصيغة أقوى هنا منه في المقابلة بين ﴿اسْطَاعُوا﴾ و ﴿اسْتَطَاعُوا﴾، حيث اختلف الفعلان ومتعلقاهما أيضًا.

غير أن هذا الربط يظل توجيهًا بلاغيًا مرجحًا، لا قاعدة صرفية مطردة ولا علة قطعية للحذف؛ إذ تحتمل الصيغة المخففة كذلك مناسبة التكرار واختتام القصة. ومن ثم، يثبت العدول الصرفي بورود الصيغتين التامة والمخففة، أما تعليل اختيارهما فيرتبط بقرائن السياق ويظل قابلاً للترجيح. ولا تتمثل إضافة البحث في اكتشاف مقابلة الثقل بالخفة، فقد ذكرها المفسرون، وإنما في التمييز بين حقيقة التخفيف الصرفية والتفسير البلاغي الموروث ودرجة ما يسنده من قرائن نصية.

النتائج الجزئية للمبحث الثاني:

أظهر تحليل العدول في البنية الصرفية أن الانتقال بين الصيغة التامة والصيغة المخففة ثابت في نموذجي ﴿اسْطَاعُوا﴾ و ﴿اسْتَطَاعُوا﴾، و ﴿تَسْتَطِعْ﴾ و ﴿تَسْطِعْ﴾؛ لأن الصيغ المتقابلة وردت في النص القرآني نفسه، ولم تُفترض من خارجه. كما تبين أن الحذف في هذه الصيغ تجيزه العربية، وتفسره اعتبارات صوتية وصرفية، فلا يمثل مخالفة للنظام اللغوي. أما ربط خفة الصيغة بخفة المعنى أو زوال الإبهام، فهو توجيه بلاغي موروث تدعمه القرائن بدرجات متفاوتة؛ إذ يبدو أقوى في الانتقال من ﴿تَسْتَطِعْ﴾ قبل بيان التأويل إلى ﴿تَسْطِعْ﴾ بعده، لاتحاد العبارة، وتغير موقعها في البناء القصصي، بينما يظل أكثر احتمالًا في ﴿اسْطَاعُوا﴾

و ﴿اسْتَطَاعُوا﴾؛ بسبب اختلاف الفعلين والمتعلقين.

المبحث الثالث: العدول في التراكيب والأساليب القرآنية

لا يقتصر العدول على البنية الصرفية، بل يظهر في بناء الجملة وترتيب عناصرها، وحذف بعض مكوناتها، والانتقال بالصيغة من الخبر إلى الإنشاء، أو بالأسلوب الإنشائي من دلالته الأصلية إلى دلالة يحددها السياق. ويشترط لإثبات هذا النوع من العدول تحديد الأصل التركيبي أو الدلالي الذي وقع الانتقال عنه، وألا يكون وصف العدول قائمًا على مجرد احتمال بلاغي لا تؤيده المصادر أو القرائن السياقية.

المطلب الأول: العدول في الرتبة النحوية

قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: 5). تقدم المفعول به ﴿إِيَّاكَ﴾ على فعليه ﴿نَعْبُدُ﴾ و ﴿نَسْتَعِينُ﴾، مع أن الرتبة الأصلية تقتضي تأخر المفعول عن الفعل والفاعل، نحو: "نعبدك ونستعينك". وبذلك تحقق العدول بتقديم ما رتبته الأصلية التأخير.

وقد نص الزمخشري على أن تقديم المفعول في الآية جاء لقصد الاختصاص، وقدّر المعنى: نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة، فلا نعبد غيرك ولا نستعين بغيرك. كما ربط الانتقال من الغيبة في الآيات السابقة إلى الخطاب في ﴿إِيَّاكَ﴾ بما سبق من ذكر صفات الله واستحقاقه الحمد والخضوع والاستعانة؛ فبعد أن تميز المعبود بتلك الصفات وُجّه إليه الخطاب مباشرة (الزمخشري، 1987، ج 1، ص 118–120).

وتؤيد دلالة الاختصاص بنية السورة؛ فقد سبقت الآية صفات الربوبية والرحمة والملك في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، ثم جاء تقديم ﴿إِيَّاكَ﴾ متسقًا مع إفراد الله بالعبادة والاستعانة. فالتقديم لا يغير ترتيب عناصر الجملة فقط، وإنما يجعل المفعول المتقدم محورًا للخطاب، ويقصر العبادة والاستعانة عليه.

ويثبت العدول التركيبي في هذا النموذج بإمكان تحديد الرتبة الأصلية ومقارنتها بالرتبة الواردة. أما دلالة التقديم على الاختصاص فهي معنى قرره البلاغيون والمفسرون، وليست نتيجة جديدة للبحث. وتتمثل وظيفة التحليل في بيان قوة الصلة بين هذا التوجيه وسياق السورة؛ إذ اجتمع تقديم المفعول مع الانتقال إلى الخطاب وسبق صفات الربوبية والملك، مما يجعل الاختصاص الدلالة الأظهر

للتقديم في هذا الموضع.

المطلب الثاني: العدول بالحذف

أولًا: حذف جواب "لو" في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾

قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأنعام: 27). تقتضي "لو" الشرطية جوابًا يتم به تركيب الشرط، غير أن جوابها حُذف اعتمادًا على دلالة السياق. وقد قدّره شيبة الحمد بما يدل على شدة المشهد وهوله، نحو: "لرأيت أمرًا فظيعًا، وهولًا خطيرًا، ومنظرًا هائلاً"، وبيّن أن حذف الجواب يتيح للمتلقي أن يذهب في تقديره إلى كل ما يلائم فظاعة الموقف (شيبة الحمد، 2011، ج4، ص344).

ولا ينحصر أثر الحذف في الإيجاز؛ إذ إن ترك الجواب من غير تصريح يمنع حصر المشهد في تقدير لفظي واحد. فلو ذُكر جواب محدد لتقيد تصوير الموقف بدلالته، أما حذفه فيفتح مجال التقدير أمام ما يناسب أهوال الوقوف على النار. وهذا توجيه بلاغي موروث نص عليه المفسرون، ولا تقدمه الدراسة الحالية بوصفه نتيجة جديدة.

وتؤيد هذه الدلالةَ قرائنُ السياق؛ فالآية تصور حال المكذبين عند إيقافهم على النار، ثم تكشف عن تمنّيهم الرجوع إلى الدنيا وعدم التكذيب بآيات الله. كما يهيئ فعل الرؤية في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ﴾ لتلقي مشهد عظيم، وتعرض الجمل اللاحقة بعض تفاصيله، من الوقوف على النار إلى الندم وتمنّي العودة. ولذلك يدل السياق على أن الجواب المحذوف متعلق بشدة المرئي وهوله.

ويثبت العدول التركيبي في هذا النموذج بحذف جواب تقتضيه بنية الشرط، مع قيام السياق مقامه. أما تعيين الجواب بعبارة محددة فلا يلزم؛ لأن التقديرات المذكورة تفسر دلالة موضع الحذف، ولا تستعيد نصًا محذوفًا بعينه. ومن ثم، تكمن قوة التعبير في الاستغناء عن الجواب اللفظي مع وضوح دلالته، وفي إبقاء مقدار الهول أوسع من أن يحصره تقدير واحد.

ثانيًا: حذف مفعول ﴿قَلَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾

قال تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ (الضحى: 3). عُدِّي الفعل ﴿وَدَّعَكَ﴾ إلى ضمير المخاطب، في حين حُذف مفعول ﴿قَلَىٰ﴾ اعتمادًا على دلالة الجملة السابقة، والتقدير: "وما قلاك". ولا يؤدي الحذف إلى غموض؛ لأن المفعول المذكور في الجملة الأولى يعيّن المحذوف في الثانية، ولأن القِلى يعني البغض

والكراهية؛ فيكون معنى الآية نفي توديع الله نبيه ﷺ ونفي بغضه له (درويش، 1994، ج10، ص506–508).

ويثبت العدول التركيبي بالانتقال من ذكر المفعول في ﴿وَدَّعَكَ﴾ إلى حذفه في ﴿قَلَىٰ﴾، مع إمكان إجراء الجملتين على نسق واحد: "ما ودعك ربك وما قلاك". وقد ذكر العلماء للحذف أكثر من توجيه؛ فذهب بعضهم إلى الاكتفاء بالمفعول المذكور في الجملة الأولى لوضوح المراد، وعلله آخرون بمراعاة فاصلة الآية، حتى ينسجم الوقف على ﴿قَلَىٰ﴾ مع فواصل السورة، مثل ﴿الضُّحَىٰ﴾ و ﴿سَجَىٰ﴾ و ﴿الْأُولَىٰ﴾ و ﴿فَتَرْضَىٰ﴾. وقد جمع الفراء بين هذين الوجهين؛ فذكر أن الكاف حُذفت اكتفاءً بالكاف المتقدمة، ولموافقة رؤوس الآيات (الفراء، د.ت، ج3، ص274).

وأضافت بنت الشاطئ إلى تعليل الحذف بالاكتفاء بالمفعول السابق ومراعاة الفاصلة توجيهًا معنويًا، مؤداه أن المقام مقام إيناس للنبي ﷺ؛ ولذلك تحاشى التعبير اتصال ضميره بفعل القِلى لما يحمله من معنى الطرد والإبعاد وشدة البغض، مع وضوح نفي القِلى عنه من السياق (بنت الشاطئ، 1990، ج1، ص35). وهذا التوجيه لطيفة بلاغية موروثة تؤيدها نبرة التطمين في السورة، لكنه يظل تفسيرًا دلاليًا للحذف، ولا يصح تقديمه بوصفه علة قطعية منفردة.

وتؤيد بنية السياق معنى التطمين؛ فقد جاءت الآية ردًّا على ما قيل بسبب تأخر الوحي، ثم أعقب نفي التوديع والقلى قوله تعالى: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَىٰ ۝ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ (الضحى: 4–5). ولذلك يفهم المفعول المحذوف من غير حاجة إلى ذكره، ويجتمع في الحذف وضوح الدلالة، وإيجاز التركيب، وانسجام الفاصلة مع سياق الإيناس والتكريم.

وبذلك يثبت العدول في هذا النموذج من الناحية التركيبية بحذف مفعول معلوم من السياق. أما تعليله، فلا يلزم حصره في سبب واحد؛ فالاستغناء بالمذكور السابق ومراعاة الفاصلة توجيهان قديمان ثابتان، في حين يمثل ربط الحذف بمقام التكريم وجهًا دلاليًا يؤيده السياق، لكنه يظل تفسيرًا احتماليًا. وتتمثل قيمة التحليل في الفصل بين ثبوت الحذف النحوي وبين تعدد التعليلات البلاغية المقترحة له.

المطلب الثالث: العدول من الخبر إلى الأمر

قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: 228). جاءت

الجملة في صورة الخبر؛ فـ ﴿الْمُطَلَّقَاتُ﴾ مبتدأ، وجملة ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ خبر، غير أن السياق التشريعي يفيد إلزام المطلقات بالتربص مدة العدة.

ذكر ابن عادل في توجيه الجملة قولين، الأول: أنها خبر وقع موقع الأمر، والتقدير: "ليتربصن"، والثاني: أنها باقية على أصلها الخبري، والتقدير: "وحكم المطلقات أن يتربصن". ونقل عن الكوفيين تقدير لام الأمر، كما نقل عن الزمخشري أن التعبير عن الأمر بصيغة الخبر يفيد تأكيد المطلوب؛ لأن المأمور به يُصوَّر كأنه وقع بسبب المسارعة إلى امتثاله (ابن عادل، 1998، ج 4، ص 108–109).

وتؤيد طبيعة السياق حمل الجملة على الإلزام؛ فالآية واردة في بيان أحكام الطلاق والعدة والرجعة، لا في وصف عادة اجتماعية تتحقق من كل مطلقة في الواقع. وبذلك تكون الوظيفة المقامية للجملة طلب التربص، وإن جاءت في صورة تركيب خبري. ويمنحها هذا التصوير قوة في تقرير الحكم؛ إذ يعرض الامتثال كأنه أمر متحقق، بدل التعبير عنه بالأمر المباشر.

غير أن وصف هذا الموضع بالعدول ليس قطعيًا؛ لأن أحد التوجيهين يبقي الجملة على أصلها الخبري، ويجعلها إخبارًا عن الحكم الشرعي. ولذلك يثبت العدول إذا اعتُمد توجيه الخبر الواقع موقع الأمر، وهو توجيه بلاغي مشهور تؤيده طبيعة السياق، لكنه ليس الوجه الوحيد في تفسير التركيب. ومن ثم، يمثل هذا النموذج درجة أقل حسمًا من نماذج التقديم والحذف التي يمكن إثبات أصلها التركيبي مباشرة.

المطلب الرابع: العدول عن الدلالات الأصلية للأساليب

أولًا: استعمال البشارة في الوعيد

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (آل عمران: 21). تدل البشارة في أصل استعمالها على الإخبار بما يسرّ، غير أنها تعلقت في الآية بـ ﴿عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، فانتقلت من دلالتها الأصلية إلى الوعيد بما يسوء المخاطبين.

وقد عدّ درويش هذا الاستعمال من التهكم؛ لما يقوم عليه من الجمع بين لفظ يُنتظر منه الإخبار بما يسر ومتعلق يناقض ذلك، هو العذاب الأليم (درويش، 1994، ج2، ص481–482). وهذا التوجيه من المعاني المقررة في كتب التفسير والبلاغة، ولذلك لا تقدمه الدراسة الحالية بوصفه نتيجة جديدة، وإنما

تبحث مدى قوة القرائن النصية التي تثبت الانتقال الدلالي.

وتتمثل القرينة الحاسمة في اقتران فعل البشارة بالعذاب الأليم، فضلاً عن الأوصاف السابقة للمخاطبين: الكفر بآيات الله، وقتل النبيين، وقتل الآمرين بالقسط. ويجعل هذا السياق حمل البشارة على الإخبار بما يسر ممتنعًا، ويعين فهمها وعيدًا صيغ في صورة البشارة. وبذلك لا تنشأ دلالة الوعيد من فعل ﴿فَبَشِّرْهُمْ﴾ منفردًا، وإنما من التعارض السياقي بين دلالته الأصلية ومتعلقه.

ويثبت العدول الدلالي في هذا النموذج بوضوح؛ لأن الفعل انتقل من الإخبار بما يسر إلى التهديد بما يسوء، بقرينة ﴿بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾. أما وصف الاستعمال بالتهكم، فهو مصطلح بلاغي موروث يراد به هنا زيادة الوعيد وإظهار حال المخاطبين في صورة من يُساق إليه ما يترقبه، لكنه لا يتلقى بشرى سارة، بل عذابًا أليمًا. ومن ثم، فالتعبير الأكثر احتياطًا أن يقال: إن الآية تضمنت **وعيدًا مصوغًا في صورة البشارة**، وأن المفارقة بين اللفظ ومتعلقه زادت الوعيد شدةً وأثرًا.

ثانيًا: الأمر المستعمل في الإهانة في قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾

قال تعالى في خطاب الأثيم: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (الدخان: 49). جاء الفعل ﴿ذُقْ﴾ على صيغة الأمر، غير أن المقصود ليس طلب فعل اختياري من المخاطب؛ لأن تذوق العذاب واقع عليه قسرًا في سياق الجزاء. ولذلك قرر ابن عاشور أن الذوق مستعار للإحساس بالعذاب، وأن صيغة الأمر مستعملة في الإهانة (ابن عاشور، 1984، ج25، ص316).

أما قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾، فليس مدحًا للمخاطب ولا إثباتًا للعزة والكرامة له، بل خبر مستعمل في التهكم على سبيل الضدية؛ إذ يراد به إظهار ذله وهوانه، والتقريع بما كان يدعيه لنفسه في الدنيا. وقد عدّ درويش التركيب من فن التهكم؛ لما يتضمنه من إيراد ما ظاهره التكريم في مقام الإذلال والعقوبة (درويش، 1994، ج8، ص733–735). كما بيّن ابن عاشور أن المقصود عكس مدلول الوصفين، أي إن المخاطب صار ذليلاً مهانًا، وأن التوكيد في ﴿إِنَّكَ أَنْتَ﴾ يقوي المعنى التهكمي (ابن عاشور، 1984، ج25، ص316).

وتتمثل القرينة السياقية في الآيات السابقة التي تصور مراحل إذلال الأثيم وتعذيبه: ﴿خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَاءِ الْجَحِيمِ ۝ ثُمَّ صُبُّوا فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ

الْحَمِيمِ﴾ (الدخان: 47–48)، ثم يعقب الخطاب قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ﴾ (الدخان: 50). وفي هذا السياق يمتنع حمل الأمر على الطلب الحقيقي، كما يمتنع حمل وصفي العزة والكرم على المدح.

ويثبت العدول الدلالي في هذا النموذج من جهتين متكاملتين: انتقال الأمر في ﴿ذُقْ﴾ من الطلب إلى الإهانة، وانتقال الخبر في ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ من ظاهره المدحي إلى التهكم والتقريع. وهذان التوجيهان مقرران في كتب التفسير والبلاغة، ولا تدّعي الدراسة اكتشافهما؛ وإنما يبين التحليل أن قوة التعبير تنشأ من اجتماعهما داخل السياق نفسه، إذ يقترن الإيلام الحسي بالأمر بالذوق بالإذلال النفسي القائم على استحضار دعوى العزة ثم إبطالها.

ثالثًا: الاستفهام الدال على الإنكار

قال تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (إبراهيم: 10). جاءت الجملة في صورة الاستفهام، غير أن المقصود ليس طلب معرفة أمر مجهول، وإنما إنكار الشك في الله واستبعاده. وقد نص ابن عادل على أن الاستفهام في ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ بمعنى الإنكار، وذكر أن الرسل واجهوا بذلك قول أقوامهم: ﴿إِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾. كما نقل عن الزمخشري أن همزة الإنكار دخلت على الجار والمجرور؛ لأن موضع الإنكار ليس مطلق الشك، وإنما وقوع الشك في الله مع ظهور الأدلة الدالة عليه (ابن عادل، 1998، ج 12، ص 357–358).

وتتمثل القرينة السياقية في وصف الله بقوله: ﴿فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾؛ فهذا الوصف يعقب الاستفهام بالدليل الذي ينفي مسوّغ الشك، لأن خلق السماوات والأرض وما يظهر فيهما من إحكام يدل على وجود الخالق وقدرته. كما يوجه تقديم الجار والمجرور ﴿فِي اللَّهِ﴾ الإنكار إلى متعلق الشك نفسه، فيكون المعنى: أفي الله، مع ظهور دلائل وجوده وربوبيته، يقع شك؟

ويثبت الانتقال الدلالي هنا من الاستفهام الطالب للفهم إلى الاستفهام الإنكاري بقرينتين متكاملتين: سياق محاورة الرسل لأقوامهم، ووصف الله بأنه فاطر السماوات والأرض. غير أن دلالة الاستفهام على الإنكار معنى قرره المفسرون والبلاغيون، وليست نتيجة جديدة للبحث. وتتمثل مناقشة البحث في بيان قوة القرائن التي تمنع حمل الاستفهام على معناه الأصلي وتعين وظيفته الإنكارية في هذا الموضع.

رابعًا: الأمر المستعمل في التهديد

قال تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (فصلت: 40). جاء الفعل ﴿اعْمَلُوا﴾ بصيغة الأمر، غير أن السياق يمنع حمله على طلب الفعل أو إباحته، ويوجهه إلى التهديد والوعيد. وقد نص درويش على أن المراد بالأمر تهديد المخاطبين، وبيّن أن ﴿مَا﴾ مفعول به، وأن جملة ﴿شِئْتُمْ﴾ صلتها، وأن مفعول المشيئة محذوف تقديره: "ما شئتموه" (درويش، 1994، ج8، ص569–570).

وتتمثل القرينة السياقية الأولى في أن الخطاب موجّه إلى الذين يلحدون في آيات الله، كما يدل صدر الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾. ثم جاءت المقابلة بين من يُلقى في النار ومن يأتي آمنًا يوم القيامة، فأثبتت أن الأعمال تفضي إلى جزاء مختلف، وأن الأمر ليس إذنًا حقيقيًا بممارسة ما يشاؤون.

وتؤكد خاتمة الآية هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾؛ إذ تربط أعمال المخاطبين بعلم الله وإحاطته، وتتضمن إنذارًا بما يترتب عليها من المحاسبة والجزاء. ولو حُمل الأمر على الإباحة أو التخيير لتعارض ذلك مع سياق الإلحاد والنار والمراقبة، ولذلك يتعين حمله على التهديد.

ويثبت العدول الدلالي بانتقال صيغة الأمر من طلب إيجاد الفعل إلى تهديد المخاطبين بعاقبة ما يختارونه من أعمال. ولا يعني ذلك أن الصيغة نفسها تغيرت، وإنما تغيرت وظيفتها المقامية بفعل القرائن المحيطة بها. وهذا التوجيه مقرر في كتب التفسير والبلاغة، ولا يمثل اكتشافًا جديدًا للدراسة؛ وإنما يبين التحليل قوة الدليل السياقي عليه، ولا سيما اجتماع الأمر بحرية العمل الظاهرة مع تقرير علم الله بهذه الأعمال والجزاء المترتب عليها.

النتائج الجزئية للمبحث الثالث:

أظهر تحليل العدول في التراكيب والأساليب أن درجة ثبوته تختلف باختلاف النماذج. فقد كان العدول واضحًا في تقديم المفعول في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وفي حذف جواب "لو" ومفعول ﴿قَالَ﴾؛ لوجود أصل تركيبي يمكن إثباته. أما الخبر المؤدي معنى الأمر في ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾، فقد ثبت بوصفه توجيهًا بلاغيًا مشهورًا، مع بقاء احتمال حمل الجملة على الإخبار عن الحكم الشرعي. كما كشفت نماذج البشارة والأمر والاستفهام أن دلالاتها السياقية لا تستخلص

من صيغها منفردة، وإنما من اقترانها بمتعلقاتها وسياقاتها. وبذلك تتفاوت قوة وصف التعبير بالعدول بين عدول تركيبي تثبته بنية الجملة، وعدول دلالي تستدل عليه القرائن المقامية.

مناقشة النتائج:

أظهر تحليل النماذج العشرة أن العدول في القرآن الكريم لا يمكن إثباته بمجرد إمكان التعبير عن المعنى بصيغة أخرى، بل يتطلب وجود أصل صرفي أو تركيبي أو دلالي يمكن توثيقه من النظام العربي، إلى جانب قرائن نصية تدل على وظيفة الانتقال في موضعه. وبناءً على ذلك، توزعت النتائج بين عدول ثابت من جهة البنية، وتوجيه بلاغي ترجحه القرائن، وتفسير احتمالي لا يصح تقديمه بوصفه علة قطعية للاختيار القرآني.

أولًا: تفاوت قوة إثبات العدول بين النماذج

تبين أن النماذج لا تتساوى في قوة إثبات العدول. فقد كان إثباته أقوى في المواضع التي اجتمعت فيها الصيغة الأصلية والصيغة المعدول إليها في السياق القرآني نفسه، كما في ﴿اسْطَاعُوا﴾ و ﴿اسْتَطَاعُوا﴾، و ﴿تَسْتَطِعْ﴾ و ﴿تَسْطِعْ﴾. ففي هذه المواضع لا تقوم المقارنة على بديل مفترض من خارج النص، وإنما على صورتين وردتا فعلاً في سياقٍ واحد.

وثبت العدول كذلك في النماذج التي يقوم فيها أصل تركيبي واضح، مثل تقديم المفعول به في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وحذف جواب "لو" في ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾، وحذف مفعول ﴿قَلَىٰ﴾ في ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾. ففي هذه الشواهد أمكن تحديد الرتبة الأصلية أو العنصر الذي اقتضاه التركيب ودل عليه السياق.

أما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾، فكان وصف التعبير بالعدول من الخبر إلى الأمر قائمًا على توجيه بلاغي مشهور، مع وجود تفسير آخر يبقي الجملة على أصلها الخبري ويجعلها إخبارًا عن الحكم الشرعي. وتكشف هذه النتيجة أن إثبات العدول ينبغي أن يراعي تعدد التوجيهات النحوية والتفسيرية، وألا يقدم أحدها بوصفه أمرًا مقطوعًا به إذا احتمل التركيب غيره.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الزهراني (2015) في تعدد صور العدول، غير أن البحث الحالي يقيد تطبيق المفهوم بضرورة التمييز بين ثلاثة أمور: ثبوت الانتقال اللغوي، وتحديد وظيفته السياقية، ودرجة القطع بالتفسير المنسوب إليه.

فثبوت العدول لا يعني بالضرورة ثبوت كل تعليل بلاغي ذُكر له.

ثانيًا: العدول الصرفي بين التفسير اللغوي والمناسبة السياقية

أظهر نموذجا العدول الصرفي أن التخفيف في ﴿اسْطَاعُوا﴾ و ﴿تَسْطِعْ﴾ بناء تجيزه العربية، وقد فسره النحويون بحذف إحدى التاءين للتخفيف، بسبب تقارب الأصوات أو كثرة الاستعمال. ومن ثم، لا تمثل الصيغة المخففة خروجًا على النظام الصرفي، وإنما استعمالًا لإحدى إمكاناته.

أما ربط خفة الصيغة بخفة المعنى، فقد تفاوتت قوة القرائن المؤيدة له. ففي قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ يمكن حمل الصيغة المخففة على مناسبة محاولة اعتلاء الردم، والصيغة التامة على مناسبة محاولة نقبه؛ غير أن هذا التفسير يظل احتماليًا لأن الاختلاف لم يقع في الصيغة وحدها، بل وقع كذلك بين فعلي الظهور والنقب ومتعلقيهما.

وفي المقابل، بدا التوجيه السياقي أقوى في الانتقال من ﴿تَسْتَطِعْ﴾ قبل بيان تأويل أفعال الخضر إلى ﴿تَسْطِعْ﴾ بعد بيانها؛ لأن الصيغتين وردتا في عبارتين متقاربتين تتعلقان بالأحداث نفسها، وكان التغير الأساسي هو انتقال المقام من الإبهام إلى البيان. ولذلك تؤيد البنية القصصية مناسبة التخفيف لزوال ما ثقل فهمه، مع بقاء هذا الوجه تفسيرًا بلاغيًا موروثًا لا علة صرفية قطعية.

وتؤكد هذه النتيجة أهمية الفصل بين سبب إمكان الصيغة في العربية وسبب اختيارها في السياق؛ فالتعليل الصرفي يفسر صحة الحذف، بينما يسعى التفسير البلاغي إلى بيان مناسبته لموضعه. ولا يصح إحلال أحد المستويين محل الآخر.

ثالثًا: العدول في الرتبة والحذف ووظائفه السياقية

أظهر تحليل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ أن تقديم المفعول به على الفعل والفاعل نقل العنصر المتقدم إلى مركز العناية، وأفاد الاختصاص وفق ما قرره علماء المعاني والمفسرون. وتقوى دلالة الاختصاص بسياق سورة الفاتحة القائم على إفراد الله بالربوبية والحمد والعبادة والاستعانة. ومن ثم، لم تنشأ دلالة التقديم من مخالفة الرتبة وحدها، بل من اجتماع الترتيب مع سياق التوحيد.

كما كشف نموذجا الحذف أن حذف العنصر لا يؤدي وظيفة واحدة في جميع المواضع. ففي ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ أدى حذف جواب "لو" إلى عدم حصر المشهد في تقدير لفظي معين، وترك للسياق استحضار فظاعة

الموقف. أما في ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ فقد تحقق الإيجاز مع المحافظة على انتظام الفاصلة، وذكر العلماء احتمال مراعاة مقام النبي ﷺ بعدم إلحاق ضميره مباشرة بفعل القِلى.

غير أن التحليل لم يثبت أن كل معنى ذكره البلاغيون يمثل علة مستقلة أو قطعية للحذف. فقد تجتمع في الموضع الواحد اعتبارات تركيبية وصوتية وسياقية، ولا يتيح النص دائمًا حصر الاختيار في سبب واحد. وبذلك تكون الوظيفة البلاغية للحذف نتيجة للعلاقة بين المحذوف ودليل تقديره والسياق الذي ورد فيه، لا للحذف مجردًا.

رابعًا: أثر المقام في تحديد دلالات الخبر والإنشاء

أوضحت نماذج الأساليب أن الصيغة النحوية لا تكفي وحدها لتحديد الوظيفة المقصودة. فقد وردت جملة ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ في صورة الخبر، غير أن سياق التشريع رجح حملها على الإلزام، أو على الإخبار عن حكم يجب امتثاله. ويحقق التعبير الخبري قوة في تقرير الحكم؛ إذ يصور المطلوب كأنه واقع متحقق.

كما انتقلت البشارة إلى الوعيد في ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ بسبب اقترانها بما يناقض دلالتها الغالبة. وانتقل الأمر إلى الإهانة والتوبيخ في ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾، وإلى التهديد في ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾. وخرج الاستفهام عن طلب المعرفة إلى الإنكار في ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾.

وقد حددت هذه الدلالات قرائن ظاهرة في النص؛ فالعذاب الأليم منع إرادة البشارة المفرحة، وسياق صب الحميم منع حمل ﴿الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ على المدح، وإحاطة الله بالأعمال منعت فهم ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ على الإباحة، ووصف الله بأنه ﴿فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ جعل الاستفهام إنكارًا للشك، لا سؤالًا عنه.

وتنسجم هذه النتائج مع الاتجاه الأسلوبي الذي ربط قيمة الاختيار بالسياق، كما في دراسة الخرشة (2014)، ومع دراسة العامري (2021) في إبراز دور الاختيار الأسلوبي داخل السياق القرآني. غير أن النتائج الحالية تبين أن المقارنة بين الدلالة الأصلية والدلالة السياقية لا تكفي وحدها لإثبات العدول؛ بل يلزم وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي أو مرجحة للمعنى المنقول إليه.

خامسًا: بلاغة العدول وأثرها في بناء المعنى

كشفت النماذج أن بلاغة العدول لا تقوم على غرابة الصيغة أو مخالفتها

للاستعمال العربي، وإنما على توظيف إمكانات اللغة بطريقة تلائم السياق. فقد أدى العدول في الرتبة إلى الاختصاص والعناية، وأسهم الحذف في توسيع الدلالة أو الإيجاز ومراعاة المقام، وأكد الخبرُ الحكمَ الإلزامي، بينما نقل السياقُ البشارة والأمر والاستفهام إلى الوعيد والتوبيخ والتهديد والإنكار.

ومع ذلك، لا يجوز افتراض أن كل فرق لغوي يحمل بالضرورة دلالة بلاغية مستقلة؛ فقد يكون الاختلاف جائزًا في النظام العربي من غير أن تتوافر قرائن كافية لتحديد وظيفة خاصة له. ولهذا استبعد البحث النماذج التي ظهرت فيها بلاغة الاختيار، لكن لم يثبت فيها الانتقال عن أصل محدد، مثل: ﴿أَسْقَيْنَاكُمُوهُ﴾ و ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ﴾ و ﴿أَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾. ويؤكد هذا الاستبعاد أن بلاغة الاختيار أوسع من مفهوم العدول، وأن صحة التعبير وجماله أو كثافته لا تكفي وحدها لإدراجه ضمن الظاهرة.

وبذلك تجيب النتائج عن سؤال البحث الرئيس بأن بلاغة العدول تتجلى في الانتقال المدعوم لغويًا وسياقيًا بين الصيغ، وفي تغيير الرتبة، والحذف، والتحول بين الوظائف الخبرية والإنشائية، وانتقال الأساليب عن دلالاتها الأصلية. ويتمثل أثر هذا العدول في توجيه المعنى وتقويته وربطه بالمقام، مع تفاوت درجة القطع بالوظيفة المنسوبة إليه. ولا تتمثل قيمة البحث في اكتشاف هذه المعاني التي قررها العلماء السابقون، وإنما في إخضاع وصفها بالعدول لضوابط تمنع الخلط بين الانتقال القابل للإثبات، وبلاغة الاختيار العامة، والتفسير البلاغي المحتمل.

أبرز النتائج:

أسفر تطبيق ضوابط إثبات العدول وتحليل النماذج المختارة عن النتائج الآتية:

1. تبين أن بلاغة الاختيار أوسع من مفهوم العدول؛ إذا لم تستوف جميع النماذج التي ظهرت فيها خصوصية التعبير شروط وصفها بالعدول. ولذلك قصرت المادة النهائية على عشرة نماذج أمكن فيها تحديد أصل صرفي أو تركيبي أو دلالي وقع الانتقال عنه، واستُبعدت نماذج، مثل: ﴿أَسْقَيْنَاكُمُوهُ﴾، و ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾، و﴿أَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾؛ لأن دقة اختيارها لا تكفي وحدها لإثبات العدول.

2. كان إثبات العدول أقوى في المواضع التي وردت فيها الصيغة الأصلية والصيغة المعدول إليها داخل السياق القرآني نفسه، كما في ﴿اسْطَاعُوا﴾ و ﴿اسْتَطَاعُوا﴾، و ﴿تَسْتَطِعْ﴾ و ﴿تَسْطِعْ﴾؛ لأن المقارنة في هذه المواضع لا تعتمد على بديل يفترضه الباحث من خارج النص.

3. ظهر تفاوت بين نموذجي العدول الصرفي في قوة الربط بين التحول الصرفي والتحول السياقي؛ فقد كان هذا الربط أوضح في الانتقال من ﴿تَسْتَطِعْ﴾ قبل بيان تأويل أفعال الخضر إلى ﴿تَسْطِعْ﴾ بعد بيانها، لاتحاد العبارة والأحداث وتغير مرحلة السرد. أما الربط بين تخفيف ﴿اسْطَاعُوا﴾ ومحاولة الصعود، وإتمام ﴿اسْتَطَاعُوا﴾ مع محاولة النقب، فظل أكثر احتمالاً بسبب اختلاف الفعلين والمتعلقين، لا الصيغة وحدها.

4. أثبت التحليل ضرورة الفصل بين التفسير اللغوي للصيغة والتفسير البلاغي لاختيارها؛ فحذف التاء في ﴿اسْطَاعُوا﴾ و ﴿تَسْطِعْ﴾ تجيزه العربية وتفسره اعتبارات صوتية وصرفية، أما ربط التخفيف بخفة المعنى أو زوال الإبهام فهو توجيه سياقي موروث تختلف قوة قرائنه من موضع إلى آخر.

5. ثبت العدول التركيبي بصورة واضحة في تقديم المفعول في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وحذف جواب "لو" في ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾، وحذف مفعول ﴿قَلَىٰ﴾ في ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾؛ لإمكان تحديد الرتبة الأصلية أو العنصر المحذوف من بنية الجملة والسياق. ومع ذلك، لم يثبت أن لكل اختيار منها علة بلاغية واحدة؛ إذ احتمل الحذف في بعض المواضع أكثر من اعتبار، مثل: الإيجاز، واتساع التقدير، وانتظام الفاصلة، ومراعاة المقام.

6. لم يكن وصف قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ بالعدول من الخبر إلى الأمر قطعيًا؛ لأن العلماء اختلفوا بين حمل الجملة على الخبر المؤدي معنى

الإلـــزام، وإبقائهـــا علـــى الخبريـــة بوصفهـــا إخبـــارًا عـــن الحكـــم الشـــرعي. ويكشـــف هـــذا النمـــوذج أن وجـــود تفســـير بلاغـــي مشـــهور لا يلغـــي التوجيهـــات النحويـــة والتفســـيرية الأخـــرى.

7. كانـــت دلالـــة الانتقـــال في الأســـاليب أوضـــح عندمـــا اشـــتمل الســـياق علـــى قرينـــة تمنـــع إرادة المعـــنى الأصلـــي؛ فاقتـــران البشـــارة بـــ ﴿عَـــذَابٍ أَلِـــيمٍ﴾ نقلهـــا إلى الوعيـــد، وســـياق صـــب الحميـــم نقـــل الأمـــر في ﴿ذُقْ﴾ إلى الإهانـــة والتّوبيـــخ، وإثبـــات إحاطـــة الله بالأعمـــال منـــع حمـــل ﴿اعْمَلُـــوا مَـــا شِـــئْتُمْ﴾ علـــى الإباحـــة، ووصـــف الله بأنـــه ﴿فَاطِـــرِ السَّـــمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ رجـــح حمـــل الاســـتفهام في ﴿أَفِـــي اللَّهِ شَـــكٌّ﴾ علـــى الإنـــكار.

8. كشـــف التحليـــل أن ثبـــوت الانتقـــال عـــن الأصـــل لا يســـاوي ثبـــوت جميـــع الوظائف البلاغيـــة المنســـوبة إليـــه؛ فقـــد يكـــون العـــدول ثابتًـــا صرفيًـــا أو تركيبيًـــا، بينمـــا تظـــل العلـــة البلاغيـــة المقترحـــة محتملـــة. ومـــن ثم، يجـــب التمييـــز في تحليـــل كل شـــاهد بـــين حقيقـــة العـــدول ووظيفتـــه المرجحـــة، والتعليـــل المحتمـــل لاختيـــاره.

9. لم تصلـــح قلـــة شـــيوع اللفـــظ أو التركيـــب في الاســـتعمال المعاصـــر معيـــارًا لإثبـــات العـــدول؛ إذ أظهـــر الرجـــوع إلى مصـــادر العربيـــة أن بعـــض الصيـــغ الـــتي قـــد تبـــدو غـــير مألوفـــة للقـــارئ المعاصـــر أبنيـــة عربيـــة صحيحـــة. ولذلـــك ينبغـــي أن يقـــوم إثبـــات العـــدول علـــى أصـــل موثـــق مـــن المعاجـــم وكتـــب الصـــرف والنحـــو والبلاغة والتفســـير، لا علـــى الحـــدس اللغـــوي المعاصـــر.

10. لم تمثـــل المقارنـــة بالتعبـــير المتوقـــع إجـــراءً متســـاوي القـــوة في جميـــع النمـــاذج؛ فقـــد كانـــت قويـــة عندمـــا ورد التعبـــيران في النـــص نفســـه أو أمكـــن إثبـــات الأصـــل مـــن بنيـــة الجملـــة، وضعفـــت عندمـــا كان البديـــل مجـــرد صياغـــة محتملـــة يقترحهـــا الباحـــث. وبنـــاءً علـــى ذلـــك، لا تُعامـــل التعبـــيرات المقارنـــة بوصفهـــا بدائـــل للنـــص القـــرآني، وإنمـــا بوصفهـــا وســـائل إجرائيـــة متفاوتـــة القـــوة لاختبـــار وقـــوع العـــدول وتحديـــد أثـــره.

وتتمثـــل النتيجـــة العامـــة للبحـــث في أن الحكـــم علـــى التعبـــير بأنـــه عـــدول يمـــر بمرحلتـــين منفصلتـــين: إثبـــات الانتقـــال مـــن أصـــل لغـــوي محـــدد، ثم تقـــويم الوظيفـــة المنســـوبة إليـــه في ضـــوء الســـياق وأقـــوال العلمـــاء. وقـــد أدى اعتمـــاد هـــذا الفصـــل إلى تقليـــص عـــدد النمـــاذج، واســـتبعاد الشـــواهد الـــتي تثبـــت فيهـــا بلاغـــة الاختيـــار دون أن يثبـــت فيهـــا العـــدول، وفـــق الضوابـــط المعتمـــدة.

التوصيات:

في ضوء نتائج البحث، يوصى بما يأتي:

1. اعتماد المعاجم وكتب الصرف والنحو ومعاني القرآن وإعرابه والتفاسير الأصلية في إثبات العدول، مع توثيق التوجيهات الموروثة، ونسبتها إلى أصحابها.

2. مراعاة تعدد التوجيهات اللغوية والتفسيرية للشاهد القرآني، وبيان درجة قوة كل توجيه، دون القطع بتفسير واحد عندما يحتمل التعبير أكثر من وجه.

3. إعطاء الأولوية في الدراسات اللاحقة للنماذج التي تجتمع فيها الصيغة الأصلية والصيغة المعدول إليها في السياق القرآني نفسه؛ لأنها توفر أساسًا نصيًا أقوى من البدائل المفترضة.

4. الإفادة من المدونات العربية والشواهد الشعرية والنثرية الموثقة للتحقق من استعمال الأبنية والتراكيب قبل الحكم بأنها معدولة، وعدم اتخاذ الاستعمال العربي المعاصر معيارًا وحيدًا للمقارنة.

5. إجراء دراسة استقصائية مستقلة للصيغ التامة والمخففة في القرآن الكريم، تقارن بينها في سياقاتها، وتختبر مدى صحة الربط بين خفة الصيغة وخفة المعنى.

6. توجيه الدراسات اللاحقة إلى تحليل العدول ضمن سور أو وحدات نصية متكاملة؛ للكشف عن علاقته بالبناء العام للسورة، بدل الاقتصار على دراسة الشواهد منفردة.

قائمة المراجع:

- ابن عادل، عمر بن علي الدمشقي، (1998)، اللباب في علوم الكتاب (عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، تحقيق؛ ط، 1)، دار الكتب العلمية.
- ابن عاشور، محمد الطاهر، (1984)، التحرير والتنوير: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (1999)، تفسير القرآن العظيم (سامي بن محمد سلامة، تحقيق؛ ط، 2)، دار طيبة للنشر والتوزيع،
- ابن منظور، محمد بن مكرم، (1994)، لسان العرب (ط، 3)، دار صادر.
- بنت الشاطئ، عائشة عبد الرحمن، (1990)، التفسير البياني للقرآن الكريم (ط، 7، ج1)، دار المعارف.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (1992)، دلائل الإعجاز (محمود محمد شاكر، تحقيق؛ ط، 3)، مطبعة المدني ودار المدني.
- الخرشة، أحمد غالب، (2014)، أسلوبية الانزياح في النص القرآني (ط، 1)، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى، (1994)، إعراب القرآن وبيانه (ط، 4، 10 مجلدات)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، ودار اليمامة، ودار ابن كثير.
- دقنه، أعياد منصور جميل، (2026)، أسلوب الحذف وأثره في الإعجاز البلاغي: دراسة تطبيقية على سور مختارة من القرآن الكريم، Journal of Arts، 14(2)، 645–665.
- الزمخشري، محمود بن عمر، (1987)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (ط، 3، 4 مجلدات)، دار الكتاب العربي.
- الزهراني، مشرف بن أحمد، (2015)، صور العدول في القرآن الكريم وأثرها في التفسير، Journal of Qur'anic Studies, 17(1)، 149–194، https://www.jstor.org/stable/24280723
- شيبة الحمد، عبد القادر، (2011)، تهذيب التفسير وتجريد التأويل مما أُلحق به من الأباطيل ورديء الأقاويل (ط، 2، ج4)، مؤسسة علوم القرآن.
- ضو، خالد علي أحمد، (2022)، بلاغة العدول في السياق القرآني: نماذج

مختـــارة، مجلـــة التـــراث، 12(4)، 51–67، https://asjp، cerist، dz/en/article/209547

• الطـبري، محمـد بـن جريـر، (2001)، جامـع البيـان عـن تأويـل آي القـرآن (عبـد الله بـن عبـد المحسـن التركـي، تحقيـق؛ ط، 1)، دار هجـر للطباعـة والنشـر والتوزيـع والإعـلان.

• العامـري، محمـد أحمـد غالـب، (2021)، أسـلوبية الاختيـار في سـورة يوسـف، مجلـة جامعـة القـرآن الكـريم والعلـوم الإسـلامية، (19)، 42–82.

• الفـراء، يحـيى بـن زيـاد، (د، ت)، معـاني القـرآن (أحمـد يوسـف النجـاتي، ومحمـد علـي النجـار، وعبـد الفتـاح إسماعيـل الشـلبي، تحقيـق؛ ط، 1، ج3)، الـدار المصريـة للتأليـف والترجمـة.

• القاسمـي، محمـد جمـال الديـن، (1998)، محاسـن التأويـل (محمـد باسـل عيـون السـود، تحقيـق؛ ط، 1)، دار الكتـب العلميـة.



Scientific Journal

of University of Saba Region

A Biannual Refereed Scientific Journal Issued by University of Saba Region

ISSN :2709-2747 (Online)

ISSN :2709-2739 (Print)

Volume 9, Issue 2, September , 2026